

المصدر: الحياه

التاريخ: ١١ مارس ٢٠٠٢

المواطنة بين الفعل المبدئي والتوظيف الاستراتيجي

الامبراطورية الأميركية تنتقل من الهيمنة السياسية الى الإلحاق الثقافي

هي مناسبة فريدة من نوعها وفرها الخصم الإيديولوجي لتبرير سياسة السيطرة الكلية على منطقة استراتيجية تعتبر تقليدياً قلب العالم (آسيا الوسطى) ومن يسيطر عليها يتقدم للسيطرة على غيرها؟. السياسي والمفكر السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد يبحث في تلك العلاقة بين الطرفين وهو ما يسميه «المواطنة» العقوية بين الفعل المبدئي والتوظيف الاستراتيجي. وهنا حلقة ثانية.

□ كره الرئيس الأميركي جورج بوش مراراً كلامه عن «الفرصة الذهبية» التي وفرتها ضربة ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن لنشر «أفكار الحرية» في آسيا. فما المقصود بأفكار الحرية وهل تعني تغيير الأنظمة وكسر الخصوصيات الثقافية وإعادة دمجها بالمنظومة الامبراطورية الجديدة ضمن أفق أحادي الجانب وهيمنة القطب الواحد؟ وما المقصود بالفرصة الذهبية وهل يعني الأمر أن ضربة ١١ أيلول

منذ الخمسينيات في عهد محمد ظاهر شاه كان «فوقياً» محكوماً بحلف من العائلات التي عزلت حتى المنقذين عن الصفوف العليا للدولة. وانعكس هذا بدوره في اقتصاد التنمية الأفغانية الاقتصادية وقواعدها الاجتماعية والفكرية للكادر المؤهل على رغم تدفق المعونات من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين وبريطانيا والهند.

لذلك لم تستطع حيادية أفغانستان أن تستثمر حتى ظروف الاضطرابات من حولها بوصفها بلداً محايداً، فلم تتدفق إليها الرساميل الهاربة من الثورات في إيران، سواء على أيام ثورة مصدق عام ١٩٥٠ - ١٩٥٣ وتاميمه للنقط وثورة الخميني وطرد الشاه مرة أخرى عام ١٩٧٩، أو حتى متغيرات باكستان وانقلاباتها. فالبنية الأفغانية لم تتأهل في إطار حيادية البلاد لامتناعها عن مناصرة هذه المتغيرات «كملاذ آمن».

هكذا بقيت البنية الداخلية هشة مما سهل في النهاية تجاوز حيادية أفغانستان نفسها وذلك عبر الفخ في عام ١٩٧٨ ثم الفخ الثاني في ٢٠٠١.

رابعاً: أنه من بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٩ لم تعد أفغانستان إلى الحياد بقدر ما عادت إلى ما هو أسوأ من الفراغ الاستراتيجي وبالذات بعد حروب فصائل «المجاهدين» فيما بينهم وسيطرة «طالبان» من دون أي رؤية استراتيجية أو حضارية، ما جعل من أفغانستان «بلداً مستباحاً» تعجز عن ضبطه ولا تستطيع أن تؤثر على ساحاته حتى أقرب البلدان إليه كباكستان وإيران. ولهذا تم اختياره للفخ الأميركي مجدداً عام ٢٠٠١. فاستمرار أفغانستان وتحتفظها «التخا» مرهون بالحفاظ على حياديتها بمعزل عن الصراعات الإقليمية والدولية وقيام سلطة وطنية وفاقية مع إعادة البناء

بقيت أفغانستان منطقة محايدة وعازلة حتى في ظل الاتحاد السوفياتي، الذي لم يستثمر مميزات أفغانستان بمنطقة «هجومي» ضد الآخرين، وإنما اكتفى فقط بإبقائها تحت قبضته بمنطقة «دفاعي» فوث على الآخرين سانحة استخدام أفغانستان ضد أمنه الاستراتيجي. كيفما أراد من قبل السردار داود خان حين دفعه السفير الأميركي للتسليم مع إيران (الشاه) وباكستان (الجنرال ضياء الحق) لضرب طوق أميركي على الاتحاد السوفياتي من جنوبيه. وهو طوق كان سيمائل طوق الأطلسي المضروب عليه من غربه، فالغزو السوفياتي لأفغانستان أبقى عليها حياديتها.

ثانياً: أنه بعد تفجيرات ٢٠٠١ انطلقاً من أفغانستان - على حسب المخطط الأميركي المسبق - وهيمنة أميركا وحلفائها، عسكرياً وأمنياً، عليها وتشكيل حكومة موالية بعد اغتيال اسد بانشير (احمد شاه مسعود) بتاريخ ٢٠٠١/٩/٩ أخرجت أفغانستان من حياديتها وتحولت إلى أداة في يد المخطط الأميركي لفرض الهيمنة على كافة دول آسيا الوسطى، وللضغط على إيران التي جمعت مع العراق وكوريا الشمالية في «محور الشر» وعلى باكستان نفسها التي أخضعت للابتزاز الهندي والأميركي. هكذا ومن خلال أفغانستان يكتمل الطوق المحاصر لروسيا جنوباً، وفي موازاة الطوق المحاصر لها غرباً. ثالثاً: أنه مما أغرى السردار محمد داود خان بخرق حياد أفغانستان، ومما أغرى أميركا حالياً بخرق هذا الحياد وتوظيف أفغانستان ضمن استراتيجية الهيمنة في وسط آسيا. إن الحياد الأفغاني لم يؤسس على قواعد أو هيمنة اجتماعية وسياسية وحضارية تجميه داخلياً كما هو عليه حال سويسرا، فالتركيبة السائدة قبلية مستخلقة والنظام الملكي مع كل المواصفات الدستورية التي أخذ بها

محمد أبو القاسم حاج حمد *

■ لماذا استهدفت أفغانستان من دون غيرها بهذه الفخاخ الأميركية منذ استدراج الاتحاد السوفياتي للتدخل في عام ١٩٧٩ وابتساعات ظاهرة المجاهدين ثم استدراج تنظيم القاعدة لتفجيرات ٢٠٠١ وتدخل أميركا وحلفائها عسكرياً في أفغانستان من بعد تشكيل حكومة موالية؟

هنا تلقت إلى قضايا استراتيجية عدة:

اولها: وضع أفغانستان الجيو - سياسي كم منطقة (فراغ استراتيجي) متداخلة مع كل من آسيا الوسطى من إيران غرباً وإلى الصين شرقاً وبمحاذاة الجمهوريات المطلة على بحر قزوين (الغني بثروات النفط والغاز) والمجاورة لروسيا جنوباً، ومتداخلة مع الهند (كشمير شمالاً) وباكستان غرباً.

ونظراً لمميزات هذا الموقع، وقعت روسيا القيصرية مع بريطانيا، التي كانت تحتل أفغانستان، اتفاق ١٩٠٧، الذي قضى بتسليم الدولتين على سياسة أفغانستان الخارجية بما يعني (تحجيدها) واستمرار التحجيد طوال الحربين العالميتين.

بل واستمر «عرف» التحجيد الأفغاني قائماً حتى في ظل التدخل السوفياتي في أفغانستان (١٩٧٩ - ١٩٨٩) إذ لم يمد الكرملين نطاق عملياته العسكرية لتهديد باكستان ضياء الحق (١٩٧٧ - ١٩٨٨) التي وفرت قواعد الإسناد اللوجستي للمجاهدين الأفغان، إذ كانت بيشاور ومناطق القبائل البشتونية المشتركة بين أفغانستان وباكستان هي القواعد الخلفية للمجاهدين.

ولم تشكل من خلال الحكومات المالية لها حلفاً استراتيجياً مع الهند لتغيير النظام الباكستاني وبالذات بعد وصول صواريخ ستينغر الأميركية عبر باكستان إلى المجاهدين الأفغان.

إذا، فكبح جماح العالم في ظل العولمة هو مهمة اميركا الامبراطورية الأساسية لتقرر للعالم بمختلف قواه، ما ينبغي له ان يفعله وما لا ينبغي، بذلك تتحكم الامبراطورية الجديدة في مقومات العولمة التي تعتبرها وليدا لها وحكراً عليها.

ولا تقوم اميركا بهذا الدور الا عبر الهيمنة ايضاً على الاقتصادات العالمية وبالكيفية الابتزازية نفسها التي مارستها في حربي الخليج.

هذه هي وجوه التحكم الأميركي المطلوب في العولمة والعلم والاقتصاد ضمن استراتيجية القطب الواحد، غير ان التحكم في هذه الأوجه يتطلب انظمة سياسية متكيفة مع ضرورات الهيمنة الامبراطورية، إلحاقاً أو تنسيقاً أو تحالفاً. هنا تتدخل اميركا بالضرورة في طبيعة هذه الانظمة، في ايدولوجياتها وثقافتها حتى تنفي عنها اي خصوصية او ذاتية تدفع بهذه الانظمة لخيارات او مواقف مستقلة.

هنا تستخدم اميركا سلاح العولمة الذي يفك هذه الخصوصيات الذاتية، ايدولوجية او حضارية او ثقافية، انها تريد انظمة كنظامها الذي يجمع بين الليبرالية الفوقية والنفعية، فكل نظام مركب على موقف ديني او قومي او ايدولوجي يتناقض مع النظام الليبرالي البراغماتي الأميركي ويفضي الى خيارات مستقلة سيكون خطراً على التحكم الامبراطوري.

في ظل هذه الرغبة الجامحة للهيمنة الاحادية والمتكاملة على العالم عولمة وعلماً، وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً، وكذلك سياسياً، وبترسخ واضح للواقعية البراغماتية والحرية الليبرالية، وجدت واشنطن انها في حاجة لما هو اكثر من وراثة اوروبا وشرائها على المستوى القياسي ولما هو اكثر من ملء الفراغ السوفيياتي، ولهذا كانت ضربة ١١ ايلول الماضي وبحكم مميزات الموقع كان الإنطلاق

من افغانستان وتفعيل فراغها الاستراتيجي بما يؤمن السيطرة على آسيا الوسطى، فمن سقف العالم تطل اميركا على العالم، فبعد ان بدأت المسرحية بالثار من بن لادن وطالبان امتدت لمكافحة «محور الشر» في ايران والعراق وكوريا الشمالية، ثم باتجاه القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الاستوائية، وما بين ذلك دمج كل الحركات الجهادية والاستقلالية بالإرهاب.

الأميركية الأخذة بخناق العولمة لم تعد تقبل من كل قوى العالم جثتي محرد التنسيق والتوازن معها، وإنما الهيمنة المطلقة وهذا ما يحدث اليوم، فاميركا لم تعد تكتفي بوراثة اوروبا وشرائها، ولا بملء الفراغ الناتج عن تفكك الاتحاد السوفيياتي، وإنما تريد الهيمنة المطلقة كقطب عالمي أحادي. بل إنها لا تقبل من الآخرين الذين تدعوهم لتحالفها الدولي ضد الإرهاب مجرد التحالف معها فقط بل تمضي للهيمنة

على هذه الانظمة من داخلها وإلحاقها بنظامها هي.

فالذي ينقص اميركا ليس هو قيادة العالم، فهذا متحقق لها في الواقع ولكن إلحاق العالم كله بنظامها حتى تستوعب العالم استيعاباً كلياً كضمان لهيمنتها. فلم تعد المسألة بالنسبة إليها ان «تملأ الفراغ» السوفيياتي أو ان ترث اوروبا وتشاركها. فهذه مرحلة تم تحقيقها، ولكن الأهم هو ضبط العالم ضمن مواصفاتها ومقاييسها للتحكم فيه داخلياً وليس خارجياً أو من فوق، اي انها تريد سيادة نظامها كضمانة لها وليس سيادة قوتها. فسيادة القوة تخضع للمتغيرات متى اختلفت الموازين ولكن سيادة النظام تعني الهيمنة المطلقة.

جاء النظام الأميركي ليمارس هيمنته الامبراطورية في ظل عولمة تعطي الآخرين ما كان حكراً لها وعليها من ثورات فيزيائية وبيولوجية وكيميائية، فمن بعد تفكك الاتحاد السوفيياتي وإجهاض برنامجة النووي وابحاثه الفضائية والإبقاء على ما تبقى ضمن نظام شبه ليبرالي لم يستقر بعد، ولكنه ليس ايدولوجياً منافساً، تمتد خبرات الثورات العلمية الى الهند وإيران وباكستان وكوريا الشمالية وربما الى ارجاء اخرى من العالم.

كما تتجذر ثورات الاتصالات وتقانة المعلومات حتى على ادنى مستويات الفقراء في العالم، ويتوازي ذلك مع نشاط الشركات الكبرى المتعددة الجنسية والعابرة للقارات والباحثة عن مصالحها الذاتية، وتتعدد مصادر التمويل العالمي وتنوع على رغم محاولات البنك الدولي لإحكام قبضته او محاولات الصندوق الدولي لفرض وصايته، بل انه حتى هيئة الأمم المتحدة لم تعد تلك المؤسسة الدولية المفضلة لاميركا.

الخطة الأميركية لاحتواء العالم

تكرر الولايات المتحدة، وبعد تفجيرات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ النهج نفسه الذي بدأت به حين نصبت الفخ الافغاني عام ١٩٧٨ ثم حاولت تزعم «حلف دولي» ضد الغزو السوفيياتي لافغانستان. ومارست هذا النهج ايضاً في حرب الخليج الثانية حين استدرجت العراق لغزو الكويت، ولم تتدخل قبل الغزو ولا اثناء الغزو ولم يبعده، ثم دعت وقتها «لتحالف دولي» لتجديدها. وبما ان السابقتين «الفخ الافغاني» في عام ١٩٧٨ و«الاستدراج العراقي» في عام ١٩٩٠ تشيران الى «مخطط متعمد» فإن الفرضية تنطبق حتماً على تفجيرات ايلول داخل اميركا نفسها.

ان المقصود اميركياً من الفخ الافغاني الثاني هو السيطرة على قلب العالم (آسيا الوسطى) بذريعة «مكافحة الإرهاب»، وما أسامة بن لادن سوى ستار بخاني لنيران تشتعل. فالامبراطورية

”

لكي تندرج الأنظمة في المشروع الجديد لا بد لها ان تنال مقابلاً فلسطينياً لتسهيل قبولها للمشروع امام شعوبها على الأقل، وسبق ان كانت الضفة الغربية تحت الحكم الملكي الأردني وسبق ان كانت غزة تحت الحكم الملكي المصري ولم ينل الفلسطينيون في الحاليين حتى حقوق الحكم البلدي

“

بوجه كل ما هو شمولي، دينياً كان أو شيوعياً.

أما جدة المشروع الامبراطوري الأميركي فإنه وإن استند إلى موروث المشروع الأوروبي التقليدي - بما في ذلك عنصرية السيادة للرجل الأبيض حتى داخل الولايات المتحدة (عملياً) بخلاف ما هو نظري - فإنه أضاف إلى ذلك تفكيك القيم بمنطق العنصرية الجديدة، بادئاً لا بمجرد العقائد والأفكار ولكن بالسياسة والاقتصاد، وهنا المصيدة الأيديولوجية الكبرى يطرحها لستار «مكافحة الإرهاب» اختصرت أميركا الطريق لمشروعها الليبرالي البراغماتي، ويطرحها لستار «التحالف الدولي» اختصرت الطريق لهيمنتها الأحادية على العالم.

فتعريف الإرهاب هو في حقيقته مشروع أيديولوجي تماماً كتعريف حقوق الإنسان الغربي في مواجهة الأديان والشيوعية. وعلى أساس هذا التعريف يقوم التحالف الدولي لتحديد المنظومة العالمية المنضوية أيديولوجياً لهذا التعريف تماماً كمنظومة «العالم الحر» وراجت محاولات التعريف وستروج يوماً بعد يوم العالم بأسره، فهناك أسس أيديولوجية ودينية

وقومية للتعريف، ويأتي التعريف سياسياً تبعاً لذلك، ولم يستبصر الجميع «الورطة الفكرية الكبرى» بعد، فما تعرف به أميركا الإرهاب هو بالنسبة إلى غالبية المسلمين عين الجهاد وخصوصاً في الأرض المقدسة.

ابتدأت معركة هذا المفهوم الآن تطبيقاً على مشروعية الجهاد - النضال الفلسطيني ضد إسرائيل، وهي الحليف الاستراتيجي لأميركا، إذ تحاول الأنظمة العربية أن تنال اعترافاً بمشروعية النضال الفلسطيني بمعزل عن تعريف الإرهاب، وذلك في مقابل ما يسهل على هذه الأنظمة مستباعدة المشروع الأميركي من «بون» أن تطالبها نقمة ضميرها القومي والديني ونقمة شعوبها، أما الورطة الأميركية هنا فإن اعتراقتها بمشروعية النضال الفلسطيني بمعزل عن تعريف الإرهاب فسيغني تطبيقها لكل ما سبق أن صدر من قرارات دولية لمصلحة الفلسطينيين بما في ذلك إقامة دولتهم المستقلة، وهو أمر يمكن أن تقبل به إسرائيل نسبياً وليس مطلقاً، سواء بصيغة «جولان» التي تجمعها مع أراضي السلطة الفلسطينية والأردن، أو صيغة «استقلال شكلي» والصيغتان ليستا كافيتين لإيقاف الجهاد - النضال الفلسطيني خصوصاً أن له أبعاداً وامتدادات وأغماقاً أيديولوجية ودينية وقومية.

فهل كان لأميركا أن تكتشف بدائل عن هذا النهج لدورها الامبراطوري العالمي الجديد؟

يبدو السؤال أكثر من افتراض، إذ أنه يقدر لدى قيادة أميركا نوعاً من الحكمة توازي دورهم العالمي الجديد. فبمقدورهم بعد وراثة أوروبا ومشاركتها، وملء فراغ الاتحاد السوفياتي وتسوية الأوضاع مع الصين وإمساحهم بأهم الأوراق في الشرق الأوسط، بمقدورهم - بعد كل ذلك - تفعيل دورهم العالمي عبر امكانات التنسيق ومن دون افتعال حرب مع الخصوصيات. غير أن دوافع الهيمنة المطلقة على العالم حدث بهم لما هم عليه الآن.

إذن جاء الدور الآن علينا، مسلمون عرباً وغير عرب، انظمة ومعارضة، حكماً ومحكومين، وبمعية كل العالم الثالث، النامي منه والمخلف، فإذا كنا علمنا ما هم فاعلوه بنا فماذا نحن فاعلوه بانفسنا وبهم؟

صعدت الامبراطورية الجديدة الى

قممتها في ظل عولمة جديدة، بخلاف الموروث الإمبريالي الأوروبي السابق، إذ لا تكتفي الامبريالية الجديدة بالهيمنة على العالم كما هو وإنما تريد تفكيكه ليتكيف مع نظامها الليبرالي البراغماتي بمنطق التبعية المطلقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الامبراطورية الأميركية الجديدة لا تقر بمنطق التنافس والتوازن مع الآخرين وإنما تأخذ بأحادية الهيمنة، ولهذا لم تكتف بمنطق الوراثة والشراسة مع أوروبا ولا بمنطق ملء الفراغ السوفياتي.

أما جدة العولمة على غير سابقتها منذ منتصف القرن التاسع عشر فترجع إلى الثورات الفيزيائية والبيولوجية والكيميائية بعد ما مضى من ثورات صناعية شكلت الأساس للعولمة الأولى التقليدية التي اقتصرت منجزاتها على أوروبا.

لماذا اختارت أميركا

ستار مكافحة الإرهاب المصيدة؟

سبق أن اختارت الامبراطورية الأوروبية التقليدية ستاراتها الدالة على طبيعتها بداية برسالة الرجل الأبيض الحضارية، وسارعت لإنشاء الطبقات الحديثة في المجتمعات التقليدية المستعمرة لتكون متماهية معها ووكيلة عنها، وتحدث الشيوعية بشعارات الرأسمالية، ثم أصدروا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ بمسودة الثلاثين التي صيغت ضمن مشروعية الفرد الليبرالية الغربية

الذين انساقوا لهذا المشروع الامبراطوري ونظامه العالمي الجديد أوروبياً، انساقوا له عن وعي، فأميركا ستوفر نيابة عنهم موارد السيطرة على العالم وهم بعد شركاء ومن مؤسسي الليبرالية البراغماتية، وهم الذين ورثت عنهم أميركا المتغيرات التي أحدثتها في العالم الثالث، ثم أنه لا تحفظ كبيراً على استقلاليتهم وسيادتهم طالما أنهم حلفاء لأميركا ويمارسون دورهم في ظل عولمة شاركوا في صنعها، ثم إن الموقف الأميركي وانتقاء المنافسين يخفف عنهم اعباء التسليح مع ضبط أميركا لتسلح الآخرين، أما بريطانيا فإنها مؤيدة بالمثل للموقف الأميركي لأن ترسانتها النووية أميركية.

والذين انساقوا لهذا الموقف أيضاً في روسيا إنما يقدررون أن أميركا ستلعب الدور الذي كان ينبغي لهم أن

يلعبوا لولا حاجز القدرات في جمهوريات آسيا الوسطى المتمردة - سرراً وجهاراً - بقومياتها ودينها. وكذلك في باكستان وأفغانستان. أما الصين فتعد استجارت بحكمتها التقليدية ولذت بالصمت لأنها تدري، وتنتظر وتترقب.

أما الذين انساقوا من المسلمين وغير المسلمين، ولو أيدوا بعضاً من «التحفظات الخجولة»، فإنهم ينظرون للأمر كسوابق حربي الخليج الأولى والثانية، ولم يطلبوا مقابلاً سوى تسوية أوضاع الفلسطينيين في مقابل مشاركتهم في الحلف الدولي لمكافحة الإرهاب.

هؤلاء لم يتنبهوا جيداً أن الأمر يتجاوزهم هذه المرة إلى طبيعة الأنظمة نفسها لتحويلها إلى أنظمة ليبرالية براغماتية متداخلة مع إسرائيل في سوق شرق أوسطية واحدة، ومن يرفض تنسحب عليه اتهامات «اللاذنية - بن لادن» أسوة بمن نالته «المكارتية» باتهاماتها في أميركا من قبل.

لم يسأل هؤلاء لماذا تدعوهم أميركا لحلف دولي جديد وهم متحالفون معها أصلاً؟ ولماذا تكال الاتهامات لأسامة بن لادن وهم أكثر الناس معرفة به وبمعاونيه وبقدراتهم؟ وكذلك هم أكثر الناس معرفة بطالبان وطلبتها؟

وسايرت السلطة الفلسطينية التوجه الأميركي تبرئة لنفسها من تهمة الإرهاب وطبعاً في موقف أكثر إيجابياً تجاه مطالبها، وحذراً من سابقة وقوفها مع النظام العراقي في حرب الخليج الثانية ولكن هذا الموقف لا يؤهل السلطة الفلسطينية لأكثر من الالتحاق بالعولمة الأميركية في ظل إسرائيل.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



دمار في أفغانستان.

من تحول أوضاعهم الاستراتيجية دون التسبب الكامل إلا بشروط تبدو متعذرة.

أما المقابل الفلسطيني - فادناه - من وجهة النظر الإسرائيلية الهيمنة الإسرائيلية على الدولة الفلسطينية المستقلة بالفرضيات التي ذكرناها، ومن لا يقلل بذلك من الفلسطينيين سيكون إرهابياً وهناك من الفلسطينيين من سيرفض ذلك تحت طائلة نزعتهم الدينية أو الوطنية.

أما المقابل الدولي - فادناه - من وجهة النظر الإسرائيلية أن تطلق يد إسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية برمتها وأن تزداد المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها، وغالباً ما يطلب الإسرائيليون اثماً باهظة لمواقفهم ولو على أساس ديون سياسية مؤجلة.

من دون عبور هذا المشكل الذي يبدو في ظاهره سياسياً - استراتيجياً لا يمكن عبور جزء من المشكل الإيديولوجي - الديني والقومي - في تعريف الإرهاب. وأقول عبور جزء لأن هناك امتدادات باقية على متسع العالم الإسلامي بما فيه الوطن العربي ومخيطه في تركيا وإيران والقرن الأفريقي.

* سياسي ومفكر سوداني.

لذلك شكلت هذه الورقة الإيديولوجية أولى معارك تحديد مفهوم الإرهاب في مقابلته لمفهوم الجهاد نتج عنه تحذير إسرائيل لأميركا بالألا تقايض الموقف العربي ببيع إسرائيل وأمنها. كما فعلت حكومة تشيمبيرلين البريطانية حين قاومت تشيكوسلوفاكيا بتفاهمها مع هتلر.

هنا تكمن الورقة الحقيقية للمشروع الأميركي عربياً وإسلامياً، فلكي تندرج الأنظمة في المشروع الجديد لا بد لها أن تنال مقابلاً فلسطينياً لتسهيل قبولها للمشروع أمام شعوبها على الأقل، وسبق أن كانت الضفة الغربية تحت الحكم الملكي الأردني وسبق أن كانت غزة تحت الحكم الملكي المصري ولم ينل الفلسطينيون في الحالين حتى حقوق الحكم البلدي.

غير أن المقابل الفلسطيني المطلوب لا يمكن أن ينتج إلا عن تعقل إسرائيلي، والتعقل الإسرائيلي يفترض بدوره مقابلاً عربياً ودولياً وفلسطينياً، فالمقابل العربي - أدناه - من وجهة النظر الإسرائيلية القطب السليم الكامل، وللتطبيع الكامل بدوره منطقته الإسرائيلي، ومن لا يقلل به سيكون وقتها إما إرهابياً أو مسانداً للإرهاب. وهناك من تحول أوضاعهم الداخلية دون التطبيع الكامل. وهناك